Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

The role of regional organizations in mitigating migration and refugee crises: The European Union as a case study

[1] Assistant Teacher: Bilal Muhammad Sabir[2] Assistant Professor: Jihan Abdullah Salim

[1] Tikrit University / College of Political Science / Department of Political Systems

Abstract:

Migration and refugee crises have increased unprecedentedly over the past two decades, presenting regional organizations with escalating challenges related to border management, policy coordination, and mitigating humanitarian and security burdens. The European Union (EU) stands out as a prime example in this context, given the diversity of its member states and their divergent interests, coupled with its exposure to intense waves of migration, particularly after 2011. Therefore, this study aims to examine the role the EU has played in mitigating migration and refugee crises through its legal and institutional instruments, analyze its capacity to formulate balanced collective policies, and address the structural challenges stemming from the divergent positions of member states, the rise of populist movements, and security and economic pressures.

The study concludes that the EU has succeeded in relatively reducing irregular migration flows, but it has yet to achieve a unified and comprehensive policy. Consequently, its future in this area hinges on strengthening internal solidarity and reassessing its decision-making mechanisms.

1: Email:
Bilal.m.saber@tu.edu.iq
2: Email:
Jihana.s@tu.edu.iq

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.166376.1646

Submitted: 2/10/2025
Accepted: 23/11/2025
Published: 1/03/2026

Keywords:
Regional organizations
the European Union
the migration crisis
the refugee crisis.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور المنظمات الإقليمية في الحد من أزمات الهجرة واللجوء : الاتحاد الأوروبي دراسة حالة

[١] م.م. بلال محمد صابر [٢] م.م. : جيهان عبد الله سليم
[١] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية / فرع النظم السياسية

الملخص:

تزايدت أزمات الهجرة واللجوء خلال العقدين الأخيرين بشكل غير مسبوق، الأمر الذي جعل المنظمات الإقليمية أمام تحديات متصاعدة تتعلق بإدارة الحدود، وتنسيق السياسات، وتخفيف الأعباء الإنسانية والأمنية ، ويعدّ الاتحاد الأوروبي نموذجاً بارزاً في هذا السياق، نظراً لتنوع دوله الأعضاء وتباين مصالحها، إلى جانب تعرّضه لموجات هجرة مكثفة لاسيما بعد عام ٢٠١١ ، ولذلك جاءت فكرة هذه الدراسة للبحث في الدور الذي أداه الاتحاد الأوروبي في الحد من أزمات الهجرة واللجوء عبر أدواته القانونية والمؤسساتية ، وتحلل قدرته على صياغة سياسات جماعية متوازنة ، فضلاً عن التحديات البنيوية من تباين مواقف الدول الأعضاء، وتنامي التيارات الشعبوية، أضافة إلى الضغوط الأمنية والاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي استطاع تقليص موجات الهجرة غير النظامية نسبياً، لكنه لم يتوصل بعد إلى سياسة موحدة وشاملة، مما يجعل مستقبله في هذا المجال مرهوناً بتعزيز التضامن الداخلي وإعادة تقييم آليات صنع القرار.

الكلمات المفتاحية:

المنظمات الإقليمية ، الاتحاد الأوربي ، ازمة الهجرة ، ازمة اللجوء.

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولات كبيرة في أنماط الهجرة واللجوء، ارتبطت بالصراعات الممتدة، والانهيارات الاقتصادية، وتغير المناخ، وتنامي الأزمات الداخلية في العديد من الدول ، وقد شكّلت أوروبا إحدى الوجهات الأكثر استهدافاً من قبل المهاجرين واللاجئين، وهو ما وضع الاتحاد الأوروبي أمام تحدٍّ استراتيجي ومعقّد يمسّ أبعاد الأمن، والاقتصاد، وحقوق الإنسان، والاستقرار الاجتماعي ، فالتحولات التي أعقبت الربيع العربي ،

وتفاقم الأزمات في الشرق الأوسط وإفريقيا، أدت إلى موجات واسعة من تدفقات بشرية غير مسبوقة، جعلت من قضية الهجرة ملفاً مركزياً في صنع القرار الأوروبي.

ويُعدّ الاتحاد الأوروبي منظمة إقليمية ذات طابع فريد، تجمع بين مصالح متعددة الأبعاد، ومؤسسات قادرة على إنتاج السياسات واتخاذ القرارات المشتركة ، من خلال مجلس الاتحاد، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، تستطيع الدول الأعضاء العمل ضمن إطار جماعي لمواجهة التحديات العابرة للحدود. غير أنّ قضايا الهجرة واللجوء غالباً ما تكشف هشاشة هذا الإطار، نتيجة اختلاف الرؤى بين دول الجنوب المتضررة من تدفقات المهاجرين ودول الشمال الأكثر قوة اقتصادية.

اولاً. أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في السياسة الدولية المعاصرة، وهي إدارة الهجرة واللجوء في سياق المنظمات الإقليمية ، فالتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم جعلت من الهجرة ظاهرة تتجاوز حدود الدول، مما يفرض على المنظمات الإقليمية لعب أدوار محورية في صياغة سياسات جماعية قادرة على مواجهة التحديات الإنسانية والأمنية والتنموية ، ويعدّ الاتحاد الأوروبي نموذجاً مهماً لفهم كيفية تفاعل المنظمات الإقليمية مع الأزمات المركّبة، نظراً لتطور هياكله وقدرته على سن قوانين ملزمة للدول الأعضاء ، كما تقدم الدراسة نموذجاً يمكن الاستفادة منه في تقييم دور منظمات إقليمية أخرى، خصوصاً في العالم العربي ، التي ما تزال تواجه تحديات مشابهة دون آليات مؤسساتية فعالة.

ثانياً. إشكالية الدراسة

تكمن الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في محاولة الإجابة عن سؤال مركزي يتعلّق بمدى قدرة المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، على الحد من أزمات الهجرة واللجوء في ظل التعقيدات المتشابكة التي تحيط بالظاهرة ، فالأزمات المتفاقمة في مناطق متعددة أدت إلى تدفقات واسعة وغير منتظمة نحو أوروبا، ما وضع الاتحاد أمام معضلة

حقيقية تتعلق بكيفية تنسيق السياسات بين دول ذات قدرات مختلفة ومواقف متباينة ، وتتفرع عدة تساؤلات للدراسة هي :

١. ما هو الاتحاد الأوربي واطره العامة واهدافه؟.
٢. ما هي مؤسسات الاتحاد الأوربي ودورها في قرارات الهجرة واللجوء؟.
٣. ما أسباب الهجرة واللجوء إلى اوروبا؟.
٤. ما طبيعة استجابة الاتحاد الأوربي لازمة الهجرة واللجوء؟.

ثالثاً. فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن الاتحاد الأوروبي استطاع أن يقلل نسبياً من الهجرة غير النظامية عبر أدوات أمنية وقانونية، لكنه لم يتمكن من إنتاج سياسة موحدة ومستدامة، بسبب الانقسامات الداخلية وضغوط المصالح الوطنية ، كما أن نجاح أي منظمة إقليمية في التعامل مع أزمات الهجرة يتطلب توازناً بين المقاربة الأمنية والمقاربة الإنسانية، وهو ما لم يتحقق بالكامل في التجربة الأوروبية.

رابعاً. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للتركيز على سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة واللجوء، ودراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمله ، ويقوم الجانب التحليلي على تفسير كيفية تفاعل المؤسسات الأوروبية مع موجات الهجرة، من خلال مراجعة الاتفاقيات، والإجراءات، والتشريعات التي تم اعتمادها خلال المدة الممتدة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٤ ، كما تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، من خلال اختيار الاتحاد الأوروبي نموذجاً للمنظمات الإقليمية، بهدف تقييم فعاليته في الحد من الأزمات، وإظهار التحديات التي يواجهها.

خامساً. هيكلية الدراسة :

تقسم هذه الدراسة إلى مبحثين هما المبحث الأول : الاتحاد الأوروبي وأطره العامة ، وكان مطلبين هما المطلب الأول : تعريف الاتحاد الأوروبي وأهدافه ، والمطلب الثاني : مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودورها في القرارات ، اما المبحث الثاني هو : سياسات الاتحاد

الأوروبي في الهجرة واللجوء ، وقسم إلى مطالبين هما ، المطلب الأول: أسباب الهجرة واللجوء إلى أوروبا ، وكان المطلب الثاني: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمات الهجرة ، مع وجود مقدمة وخاتمة واستنتاجات خلاصة للدراسة.

I. المبحث الأول

الاتحاد الأوروبي وأطره العامة

يُعدّ الاتحاد الأوروبي من أبرز التجارب التكاملية في التاريخ الحديث، إذ يمثل نموذجًا فريدًا لوحدة إقليمية تجمع بين البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في إطار مؤسساتي منظم، فقد نشأ الاتحاد استجابةً للتحديات التي أعقبت الحرب الباردة وبالتحديد عام ١٩٩٣ ، بهدف تحقيق السلام الدائم والتنمية المشتركة بين دول القارة ، ومع مرور الزمن، تطورت هياكله وأهدافه ليصبح فاعلًا رئيسيًا في النظام الدولي.

وفي هذا المبحث، سنتناول الإطار العام للاتحاد الأوروبي من خلال المطلب الأول: تعريف الاتحاد الأوروبي والمطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الاوربي ، لفهم طبيعة هذا الكيان ودوره في تعزيز التكامل الأوروبي.

I.أ. المطلب الأول

تعريف الاتحاد الأوروبي وأهدافه

شهدت القارة الأوربية عبر تاريخها صراعات وحروباً طويلة أدت إلى معاناة شعوبها وعدم استقرار القارة، مما دفع قادتها ومفكريها إلى البحث عن وسيلة تمنع تكرار الحروب ، ومن هنا ظهرت فكرة الوحدة الأوروبية كحل لتحقيق السلام الدائم ، وربط دول القارة بمصالح مشتركة تجعل الصراع بينها غير مجدٍ، كانت هذه الدعوات الأولى بمثابة الأساس الفكري والسياسي الذي مهد لاحقاً لقيام الاتحاد الأوروبي كتكتل يسعى إلى التعاون ، والتكامل بين الدول الأوروبية من أجل الاستقرار والتنمية المشتركة .[١]

(١) أحمد إبراهيم ، "الظروف التاريخية التي ساهمت في نشأة وتأسيس الاتحاد الأوروبي"، *مجلة واقع تاريخية، مركز البحث والدراسات التاريخية*، العدد (٣٦)، (٢٠٢٢): ص ٥٢٢.

لذا سعى العديد من المفكرين والفلاسفة الأوروبيين إلى إيجاد حلول جذرية ودائمة للصراعات التي عصفت بالقارة، فطرحوا فكرة توحيد أوروبا ضمن كيان واحد يضمن الأمن والاستقرار، ومن أبرز هؤلاء الفيلسوف الإنجليزي ويليام بن (William Penn)، الذي قدّم عام ١٦٩٣ في مقالته بعنوان **"محاولة لتحقيق السلام الحالي والمستقبلي في أوروبا"** فكرة تأسيس برلمان أوروبي موحّد يكون هدفه الأساسي ترسيخ السلام بين الدول الأوروبية ومنع اندلاع الحروب مجددًا.(١)

في حين أن الاتحاد الاوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٨ دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في ١ يوليو ٢٠١٣، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام ١٩٩١، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.(٢)

إذ تعود بدايات فكرة تأسيس الاتحاد الأوربي إلى خمسينيات القرن العشرين على أساس نقل جزء من صلاحيات الدول الأعضاء إلى مؤسسات أوروبية مشتركة مع الحفاظ على سيادة كل دولة وطنية، وقد ادى هذا النموذج الى تمييز الاتحاد الاوربي عن الاتحادات الفيدرالية التقليدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا والمانيا التي تعتمد على دستور موحد وصلاحيات عسكرية واسعة ، وقد تطور هذا المشروع ليشمل مجالات تعاون متنوعة وكان من ابرزها ملامحة اعتماد على العملة الموحدة (اليورو) التي بدأ استخدامها رسميًا عام ١٩٩٩ من قبل مجموعة من دول الاعضاء ، كما تبنى الاتحاد سياسات مشتركة في مجالات الزراعة والصيد البحري والتنمية المناطق الاقل تطوراً ، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية المتوازنة بين دوله .(٣)

(١) الجزيرة نت اتفاقية ماستريخت ... دخلت حيز التنفيذ ، الموسوعة الجزيرة ، ١٩٩٣ ، على الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/2/28/

٢ الاتحاد الأوروبي واتفاقية ماستريخت ، صحيفة رأي سياسي ، ١٠ يناير ٢٠٢٤ ، على الرابط : https://2u.pw/n9W8Pq

(٣) المصدر نفسة .

واعتمد الاتحاد الأوربي في بدايته على ثلاث ركائز أساسية تمثلت البعد الاقتصادي والاجتماعي داخل دول الاعضاء، ثم توسع لاحقاً ليضم ركيزتين جديدتين تتعلقان بالسياسة الخارجية والأمنية، وكذلك مجالات العدل والشؤون الداخلية، ويعد الاتحاد من احد أبرز نماذج التكامل الإقليمي في العالم، إذ يجسد مراحل التطور التدريجي للتكامل الأوروبي، بدءًا من قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مرورًا بتأسيس الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وصولًا إلى الاتحاد النقدي وتنسيق السياسات الوطنية بين الدول الأعضاء. (١)

منح الاتحاد الأوروبي بعض سلطاته للدول الأعضاء بهدف تأسيس السوق الموحد، وهو اتحاد اقتصادي تسمح فيه الدول الأعضاء بالتجارة فيما بينها دون قيود أو رسوم جمركية ، أصبح السوق الأوروبي قابلًا للتطبيق عمليًا في عام ١٩٩٣، نظرًا لحجم المزايا التي يوفرها والتي تتجاوز قدرات الدول الفردية. كما أُنشئت سلطات إضافية تهدف إلى منع أي تصرفات ضارة بين الدول الأعضاء أو بالبيئة، لضمان عمل السوق بشكل عادل ومستدام .(٢)

ولهذا فإن اهم ما يميز الاتحاد الاوروبي هو الاندماج الاوروبي ويستمد صلاحيته الحقيقية من اسسه الاقتصادية كما وضعته معاهدة ماسترخت ، بالإضافة الى المعايير الاقتصادية لذا فان القرن العشرين سوف يشهد تصاعد وتزايد قوة التكتل الاقتصاد الاوروبي سيكون من اهم التكتلات الاقتصادية التي سوف تلعب دور في ادارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .(٣)

وفي السياق نفسه انتقلت الدول الأوروبية المنضوية في التكتلات الاقتصادية من مرحلة التنسيق والتكامل إلى مرحلة الاندماج الفعلي، بما يتيح الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، ويساهم في تعزيز التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي داخل القارة

(١) نورهان طوسون ، *أزمات الاتحاد الاوربي في ضوء نظريات التكامل والتفكك* ، (العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٤)، ص٩.

(٢) شيراز محمد خضر، *السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي*، (تعريب فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٢)، ص ١.

(٣) محمد عبدالله شاهين محمد، *التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية* ، (مصر: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨)، ص ١١٤.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على خفض معدلات التضخم، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتقليل نسب البطالة ومعدلات الفائدة، بما يحقق استقرارًا اقتصاديًا مستدامًا ، وفتح أسواق جديدة ورفع قدرته التنافسية عالميًا، عبر تطوير عملية الاندماج الاقتصادي وإبراز مكانته كقوة اقتصادية كبرى قادرة على التأثير في السياسة الدولية. [١] ، كما أن هدف الاتحاد الأوربي ايضاً معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومنع مكافحة الجريمة المنظمة وتأمين ضمان الحدود الأمنية .[٢]

ويأتي تعزيز السلام والرفاهية لمواطني الاتحاد الأوروبي كهدف أخر للأخيرة ، مع تسهيل حرية تنقلهم ومشاركتهم في الانتخابات داخل الدول الأعضاء دون قيود، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ المساواة والعدالة الاجتماعية، وضمان السلام وأمن أراضي الاتحاد، فضلاً عن توفير الحرية والأمن والعدالة داخل فضاء أوروبي بلا حدود داخلية، مع الحفاظ على الرقابة على الحدود الخارجية. [٣]

I.ب. المطلب الثاني

مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودورها في القرارات

يمثل الاتحاد الاوربي تكتلاً اقتصادياً يتكون من مجموعة من الدول الأوربية التي تعاونت فيما بينها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية وتعزيز حقوق الانسان ، وتسهيل حرية التنقل بين مواطنيها ويعمل الاتحاد الأوربي عبر عدة مؤسسات هي:

١. مجلس الاتحاد الأوروبي :

هو الهيئة التشريعية التي تمثل حكومات الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي، ويضطلع بدور محوري في سن القوانين وتنسيق السياسات واعتماد الميزانية المشتركة ،

(١) أسعد عبد الحسين، *الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها في أوروبا*، (القاهرة : العربي للنشر، ٢٠٢١)، ص. ١٧٤.

(٢) طويل نسيمة، "سياسات الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط "، *مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة*، ص ٨٤ .

(٣) الاتحاد الأوروبي تكتل القاري فرضه الظروف ما بعد الحرب العالمية ٢٠٢٤ ، الجزيرة نت ، ٢٠٢٤/٣/١ ، على الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2009/7/2/

والمساهمة في رسم السياسة الخارجية ، في وضع السياسات واتخاذ القرارات داخل الاتحاد ، يتكوّن المجلس من وزراء يمثلون كل دولة عضو، ويتغيّر تشكيله وفقًا لموضوع الاجتماع، سواء كان يخص المالية أو الخارجية أو البيئة وغيرها ، ويُعتبر المجلس حلقة وصل رئيسية بين الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية، إذ يمنح القرارات شرعية سياسية لكونها تصدر عن ممثلي الدول الأعضاء، كما يسهم في تحقيق التوازن بين سلطة الاتحاد ومصالح الدول الأعضاء.[١]

في مايو ٢٠٢٤، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي حزمة Pact on Migration and Asylum لتنظيم تدفقات اللاجئين والمهاجرين ، كما وضع المجلس آليات لتوزيع المسؤولية بين الدول الأعضاء، ودعم الدول التي تواجه ضغوطًا كبيرة نتيجة استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين، بالإضافة إلى ذلك، منح المجلس تفويضًا لتفعيل إجراءات استثنائية في حالات أزمات اللجوء أو الظروف الطارئة (قوة قاهرة). ويشرف المجلس أيضًا على التعاون مع دول ثالثة للحد من الهجرة غير النظامية، ويوجّه سياسات المفوضية والدول الأعضاء لضمان تنفيذ القوانين وخطط التطبيق المشتركة.[٢]

٢. المفوضية الأوروبية :

ويمثل السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي ويعود تأسيسها إلى معاهدة باريس في عام ١٩٥٨ التي أشهدت السلطة العليا في حين أنشأت معاهدات روما في عام ١٩٥٧ المفوضيتين المتميزتين تتكون الأولى من ٩ أعضاء وأصبح الجماعة الأوروبية المفوضية ، وتضم على الأقل عضو واحد من كل دولة من أعضاء الدول على أنها يتجاوز عدد الأعضاء الذين لا يحملون جنسية البلد وعضوين وقد جرى توزيع عدد ا لأعضاء المفوضية على دول الاتحاد مقعدين لدول كبرى ومقعد واحد للدول الصغيرة و تتخذ هيئة المفوضية قراراتها كلها جماعية

(1) Pact on Migration and Asylum , Directorate-General for Migration and Home Affairs , 21 May 2024 , in : https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/pact-migration-and-asylum_en

(2) Pact on Migration and Asylum , Department of Home Affairs , 21 May 2024 , link : https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/pact-migration-and-asylum_en

بغض النظر عن الموضوع وحل النقاش ، دور المفوضية هو تمثيل الاتحاد الأوروبي دوليًا في بعض المجالات (مثل التجارة) ولقد اطلق على المفوضية هيئة المراقبة لأنها تضمن تطبيق المعاهدات وقوانين الاتحاد ولاسيما من قبل دول الاعضاء واذا كان لدى الجنة دليل على تجاوز فلها ان تصدر راي مسبب للدول محل التساؤل وفي حالة عدم الامتثال يمكن للمفوضية ان تقوم بتحويلها الى محكمة العدل وهذا ما حدث في عام ١٩٩٩ عندما رفضت الحكومة الفرنسية القبول قرار الجماعة الاوربية .[١]

٣. المحكمة العدل الأوروبية :

تعود جذور المحكمة العدل الدولية ومقارها لوكسمبورغ إلى اتفاقية المؤسسة للجماعة الأوروبية معاهدة باريس معاهدة روما التي نصت على تشكيل محكمة عدل الجماعات الأوروبية وتتكون من سبعة قضاء إضافة إلى محامين آمنين ولكل دولة عضو في الجماعة ومقعد في المحكمة والمقعد السابع لغاية منه تأمين أكثرية في حال تعدد الأصوات وقد أرسلت معاهدة نيس المبدأ الذي يقضي بأن المحكمة العدل تتكون من قاضي واحد ومن كل دولة عضو في الاتحاد ويتم اختياره من بين الشخصيات التي تتمتع بضمانات الاستقلالية ، الفصل في النزاعات بين الدول الأعضاء والمؤسسات ان دور المحكمة هو مراجعة شرعية القوانين الأوروبية ، وحماية حقوق المواطنين في تطبيق القانون الأوروبي ، محكمة العدل هي قمة النظام القانوني للاتحاد والذي يتطلب المعاهدات لضمان ان تفسير وتطبيق المعاهدات والقانون يؤخذ بالاعتبار ويراعي المعنى الواسع.[٢]

٤. البنك المركزي الاوربي :

في بداية المرحلة الثالثة من مراحل اتفاقية ماستريخت سوف يتم الغاء مؤسسة النقد الدولي ليحل محلها البنك المركزي الأوربي وان البنوك المركزية للدول سيتم الغاءها وسوف تكون هناك مصارف مع البنك المركزي الاوربي وما يسمى النظام الاوربي للمصارف ،

(1) Role of the European Commission , Directorate-General for Communication , in ; https://commission.europa.eu/about/role_en

(٢) احمد قاسم حسين ، *الاتحاد الاوروبي المنطقة العربية القضايا الاشكالية من منظور واقعي* ، (لبنان : المركز العربي للابحاث والدراسات ، ٢٠٢١)، ص ١٠٢ .

الحفاظ على استقرار الأسعار، إصدار العملة الأوروبية وتنظيم السيولة النقدية ، دعم السياسات الاقتصادية العامة الاتحاد .[١]

أن الاتحاد الأوروبي تأسس على مبادئ الاندماج الاقتصادي والأمني والدفاعي، ومرّ بعدة معاهدات ومراحل توسع حتى بلغ ذروة نجاحه في تسعينيات القرن الماضي. إلا أنه يواجه اليوم تحديات متعددة، أبرزها أزمة الهجرة واللجوء التي تفاقمت بعد الربيع العربي، إلى جانب مشكلة الإرهاب وعودة بعض الدول إلى تشديد الحدود الداخلية، مما يعكس ضعف الثقة بين الأعضاء. كما أضاف خروج بريطانيا (البريكست) تحدياً جديداً أمام مستقبل الاتحاد وتماسكه السياسي.[٢]

II. المبحث الثاني

سياسات الاتحاد الأوروبي في الهجرة واللجوء

يُعد موضوع سياسات الاتحاد الأوروبي في الهجرة واللجوء من أبرز القضايا التي تواجه الاتحاد في العقود الأخيرة، بالنظر لتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين نتيجة الحروب ، والأزمات الاقتصادية ، وتغير المناخ ، ولذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توازن بين حماية حدوده وضمان احترام حقوق الإنسان والالتزامات الدولية تجاه اللاجئين ، يهدف الاتحاد الاوربي عبر سياساته في الهجرة الى أدارة تدفق اللاجئين بطريقة منظمة وامنة مع حماية الحقوق الاساسية وتقليل المخاطر الانسانية والسياسية.

II.أ. المطلب الأول

أسباب الهجرة واللجوء إلى أوروبا

منذ أقدم العصور ارتبطت البشرية في حركتها بالسعي للعمل أو البحث عن فرصة اقتصادية، أو للانضمام إلى أسرهم، أو لمتابعة دراستهم، في حين يضطر آخرون إلى الرحيل

(١) يسار السامرائي وزكريا الدوري ، *البنوك المركزية والسياسات النقدية* ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥٦ .
٢ أسامة عبد علي خلف، "النظام السياسي للاتحاد الأوروبي أسس التكوين وبنية المؤسسات"، *مجلة بحوث الشرق الأوسط* ، *جامعة عين الشمس*، العدد ١٠٨، (٢٠٢٥): ص ٢٢٧ .

هربا من النزاعات أو الاضطهاد أو انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان كذلك، يهاجر آخرون استجابة للآثار السلبية لتغير المناخ أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من العوامل البيئية.[١]

تُعد الهجرة واللجوء ظاهرتين عالميتين نتجتا عن تداخل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثاً عن الأمن والاستقرار وفرص العيش الأفضل ، وتُعد الحروب، والبطالة، والفقر، والاضطهاد من أبرز الأسباب التي تفسر تزايد موجات الهجرة نحو الدول الأوروبية في العقود الأخيرة ومن أهم هذه الأسباب ، تشكل الأوضاع السياسية والأمنية من أهم العوامل التي تدفع الناس للهجرة، حيث يؤدي انعدام الاستقرار الأمني، مثل الانقلابات والنزاعات المسلحة والحروب، إلى نزوح الملايين بحثًا عن الأمان والاستقرار، كما هو الحال في سوريا وليبيا وأوكرانيا ، إضافة إلى ذلك، يساهم ضعف مؤسسات الدولة في زيادة شعور المواطنين بعدم الأمان، مما يدفعهم للبحث عن حياة أكثر استقرارًا في أوروبا. إلى جانب ذلك، تؤدي الظروف الاقتصادية دورًا كبيرًا، فارتفاع معدلات الفقر والبطالة في بعض دول الشرق الأوسط وأفريقيا يجعل الأفراد يسعون للعثور على فرص أفضل للعمل والمعيشة خارج بلدانهم.[٢]

تعد الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل والثروات بين الدول من العوامل المهمة للهجرة، إذ يسعى الأفراد إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والبحث عن مستوى معيشي أفضل مما هو متاح في بلدانهم الأصلية تُعتبر الهجرة بمثابة استثمار يسعى الفرد من خلاله لتعظيم منفعته الاقتصادية، من خلال الانتقال إلى دولة توفر فرص عمل أفضل وأجورًا أعلى وإمكانيات أكبر للإنتاج مقارنة ببلده الأصلي.[٣]

---

(١) الهجرة ، منظمة الأمم المتحدة ، على الرابط : https://www.un.org/ar/global-issues/migration

(٢) أسعد عبد الحسين ، *الهجرة غير شرعية وانعكاساتها في أوروبا* ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١) ص ١٧٣.

(٣) مروة نظير ظاهرة، "الهجرة غير الشرعية في مصر قراءة فوزي آليات والمواجهة"، *المجلة الاجتماعية*، المجلد التاسع والخمسون، العدد الثالث، (٢٠٢٢) ، ص ١٥.

وتُعد العوامل البيئية والديمغرافية من بين الأسباب المهمة للهجرة، حيث تدفع الظروف الجغرافية والمناخية القاسية، مثل الحرارة الشديدة والجفاف والكوارث الطبيعية كالفيضانات والبراكين والمجاعات والأوبئة، سكان هذه المناطق إلى البحث عن حياة أكثر أمانًا واستقرارًا في أماكن أخرى ، إلى جانب ذلك، تلعب العوامل السياسية دورًا بارزًا في تحفيز الهجرة، خاصة عندما تسود في بعض الدول أنظمة سلطوية تنتهك حقوق الإنسان وتغلق المجال السياسي، مما يخلق شعورًا عامًا بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي ويدفع الأفراد إلى البحث عن ملاذ آمن يضمن لهم الحرية وأمان التعبير عن آرائهم. أما الدوافع النفسية والاجتماعية، فتُعد من أبرز المحركات للهجرة غير الشرعية، إذ تدفع مشاعر الإحباط والعجز عن تحقيق الذات والشعور بالاغتراب الاجتماعي الشباب نحو الهجرة على أمل تحسين واقعهم، كما يسهم ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي، الناتج عن قصور في التنشئة الاجتماعية، في تعزيز الرغبة في المخاطرة والهجرة رغم المخاطر التي قد تواجههم. [١]

وتعد الهجرة غير الشرعية أحد أبرز التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد الانتفاضات العربية عام ٢٠١١، حيث أدت الاضطرابات السياسية وضعف الرقابة على الحدود إلى زيادة كبيرة في تدفق المهاجرين ، كما ساهمت الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة في دفع الشباب نحو البحث عن حياة أفضل خارج بلدانهم ، بالإضافة إلى ذلك، أثار تمدد الجماعات المسلحة في ليبيا واقترابها من الحدود الأوروبية مخاوف أمنية متزايدة بشأن تهديد الملاحة في البحر المتوسط واحتمال تسلل هذه التنظيمات إلى أوروبا.[٢]

تُعد العوامل الحضارية والثقافية من أبرز المحركات التي تشجع الأفراد على الهجرة إلى الدول المتقدمة، حيث تتوافر فيها فرص التعليم في مختلف المراحل والمجالات، ما يجذب

(١) ديهة راضية ، "الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة الغير النظامية الألمانية وتعاملها مع تهديدات وتداعياتها (٢٠١١-٢٠٢١)"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري تيزي ووزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص ٢٨.

(٢) حنان أبو سكين ، "آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية"، *المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية*، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثانى ، (٢٠١٨): ص٣٥.

الفئات الطامحة لتحقيق الاستقرار ضمن بيئة اجتماعية متقدمة. كما يسهم توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات في تعزيز هذا الاتجاه، لا سيما في الدول التي تمتلك موارد طبيعية تساعد على إنشاء المصانع وتطويرها، مما ينعكس إيجابًا على الوضع الاقتصادي العام. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الطبيعية والمناخية دورًا مهمًا في جذب المهاجرين، حيث يسعى البعض إلى الهجرة للتمتع بالراحة والاستجمام أو لأسباب صحية، إذ تتناسب التضاريس المعتدلة والمناخ الملائم مع احتياجات فئات معينة، مثل كبار السن أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.(١)

يتبين مما تقدم أن الهجرة واللجوء إلى أوروبا ليست مجرد ظاهرة عابرة، بل نتيجة لتفاعل معقّد بين الفقر، والحروب، وانعدام الاستقرار السياسي، وتغير المناخ، وهي بذلك تعكس خللاً عميقاً في النظامين الدولي والإقليمي يدفع الأفراد للبحث عن الأمان والكرامة الإنسانية في القارة الأوروبية.

II.ب. المطلب الثاني

استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمات الهجرة

الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي تلعب دورًا اقتصاديًا واجتماعيًا مهمًا فهي تساعد في سد النقص في اليد العاملة، خصوصًا في القطاعات التي يعجز السكان المحليون عن تغطيتها، مثل الزراعة والبناء والصحة والخدمات العامة، كما تساهم الهجرة في دعم التوازن في سوق العمل من خلال توفير عمالة منخفضة التكلفة وكفاءات متخصصة، إضافة إلى تعزيز تحويل الأموال إلى بلدانهم الأصلية، ما يدعم اقتصاداتها المحلية ، ويشارك المهاجرون في برامج إعادة التوطين والتبادل الثقافي والاجتماعي، مما يعزز التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المصدرة للهجرة.(٢)

(١) اماني عصام محمد عبد الحميد ، "السياسات الأوروبية تجاه الهجرية غير شرعية"، *مجلة وادي النيل للدراسات ، جامعة حلوان* ، (٢٠٢٢): ص ٩٧٣.
(٢) المصدر نفسة .

ان تعدد الجاليات في أوربا كان مساراً للصدام بين مجموعات سياسية واجتماعية مختلفة خاصة مع ارتباط هذه المجموعات بعدد من الأحداث والصراعات الدولية والاقليمية مثل موقف الاكراد المنتشرين في أوربا وبلجيكا وقد أدى هذا التزايد بأعداد المهاجرين في اوربا إلى تنامي النزاعات اليمينية المناهضة للأجانب ووجود العديد من التيارات السياسية التي تضع قضايا الهجرية رأس اجندتها السياسية وقامت هذه التيارات بحملات للحد من الهجرة والمطالبة لإدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية وفق النظم والقوانين والاعراف والتقاليد الأوروبية وتحديد قوانين اللجوء.[١]

ومن اهم الازمات التي دفعت الدول الى الهجرة نحو الاتحاد الاوربي الازمات السياسية والصراعات المسلحة ، من ابرزها الحرب في سوريا في عام ٢٠١١ نتج عنها دمار والنزوح ، الحرب في العراق بعد عام ٢٠١٣ ، النزاع في ليبيا ، والسودان ، واليمن اثرت هذه الازمات على انهيار الأمن وانتشار الجماعات المسلحة وغياب مؤسسات الدولة ، مما دفع السكان للبحث عن الامان في أوربا ، والازمات الاقتصادية التي عانت منها الدول ، ومنها البطالة والانهيار الاقتصادي وانخفاض مستويات التنمية وغياب فرص العمل ، اما الازمات الاجتماعية من غياب التعليم وانهيار الانظمة الصحية وانتهاك حقوق الانسان ، وازمات بيئية منها الجفاف والتصحر والفيضانات ، اسباب الهجرة نحو الاتحاد الاوربي وهي الحروب والفقر والاضطهاد والتدهور البيئي وهذه الازمات مجتمعة خلقت اكبر موجه لجوء شهدتها أوربا خاصة في عام ٢٠١٥ .[٢]

فقد أدى ضعف المستوى الاقتصادي لشريحة كبيرة من المهاجرين يدفعهم إلى العيش في أحياء منفصلة ضمن تجمعات كبيرة، مما يحد من قدرتهم على الاندماج في المجتمعات المستقبِلة. وغالباً ما يتركز المهاجرون في مدن محددة، خاصة المدن الصناعية مثل برلين، باريس، لندن، أمستردام، بروكسل، ميلانو، ومارسيليا وتتميز هذه الأحياء بانغلاقها النسبي

(١) نقلا عن ناصر احمد ، "اشكالية الهجرة إلى الاتحاد الاوربي ، السياسيات الدولية"، العدد ١٥٩، (٢٠٠٥): ص ١٩٢.

(٢) اللجوء في العالم العربي ، أزمة متجددة تتطلب حلولا عاجلة ، ارم نيوز ، ١٨ يناير ٢٠٢٤ ، على الرابط : https://www.eremnews.com/news/arab-world/eyapp5877d

وانفصالها عن مسار الحياة الاعتيادية لبقية المجتمع الأوروبي، مع انتشار الطابع المحلي في أنماط السلوك والمعيشة داخلها.[١]

وتصاعد إدماج المهاجرين لاسيما لدى ذوي الخلفيات العربية الإسلامية في مجتمعات أوروبا عبر توفير ظروف ملائمة للسكن والتعليم وإدماجهم في الحياة السياسية خاصة بعدما أصبح المهاجرين قوة تصويتية مؤثرة في دول مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ودخول ممثلين لهذه الجاريات في البرلمانات البلجيكية والفرنسية والألمانية والهولندية .[٢]

ويأتي استقبال المهاجرين قسرا من الدول العربية الى خارج المنطقة العربية من طرف دول اخرى في غالب الاحيان وان الدول المصدرة للهجرة واللجوء فانه لا يكون هناك ترحيب من الدول ذات الدخل المرتفع بالمهاجرين من الدول ذات الدخل المنخفض وهنا على هؤلاء المهاجرين الذين استطاعوا الوصول الى تلك الدول ان يتحملوا تبعات العنصرية والتفرقة في العمل والسلوكيات المذلة لهم من المجتمعات المضيفة من السياسات الحكومة الرادعة والرافضة لوجودهم وهو ما يؤدي بالضرورة الى الاستبعاد الاجتماعي وانتشار الهويات المستقلة .[٣]

لقد تباينت ردود فعل دول الاتحاد في تعاملها مع تدفق الهجرة وقد تغيرت تلك المواقف مراراً منذ البداية وتعد قضية الهجرة من اهم القضايا التي تهم المجتمع الدولي بأكمله وذلك كونها قضية تهدد الامن العالمي ويصل تأثيرها الى جميع الدول وتعد الازمة احد اهم الازمات التي تهدد أمن الاتحاد الاوربي باعتباره الواجهة التي يلجأ اليها المتضررون في دولتهم بسبب مواجهتهم للتحديات التي تؤثر على معيشتهم وحياتهم بشكل عام وهيه تسبب خطر كبير على مستقبل الدول، وقد تبنت دول الاتحاد الاوربي عدد من المعاهدات والبروتوكولات الخاصة بتعزيز الادارة المشتركة للحدود الاوربية فقد تم نشر القوات على

(١) اماني عصام محمد عبد الحميد ، "السياسات الأوروبية تجاه الهجرية غير شرعية"، *مجلة وادي النيل للدراسات* ، مصدر سبق ذكرة ، ص٩٧٣ .
(٢) المصدر نفسة .
(٣) قدور يوسف واخرون ، *القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات* ، (الاردن : مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٩) ، ص٥٩ .

حدود بعض الدول الحدودية مثل اليونان وايطاليا والتعاون في محاولة القبض على شبكات التهريب وامكانية التحرك باتجاه خفر السواحل ، من ابرز التحديات التي واجهت الاستجابة وهي الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على بعض الدول واستمرار الهجرة الغير نظامية والتهريب ورغم الاجراءات الاوربية وتباين القدرات والاستعداد بين الدول .[١]

فقد نجح الاتحاد الأوروبي جزئيًا في معالجة أزمات الهجرة واللجوء، من خلال تبني إطار قانوني ومؤسسي متكامل، وان الاتحاد الأوروبي تمكن من تحقيق بعض التوازن بين حماية الحدود وتنظيم الهجرة، لكنه لم يصل بعد إلى تضامن فعلي وكامل بين الدول الأعضاء، ولم يضمن دومًا حماية كافية لحقوق اللاجئين والمهاجرين ، الاستجابة الأوروبية كانت فعّالة جزئيًا لكنها بحاجة إلى إصلاحات مستمرة لتعزيز العدالة، التضامن، وحماية الحقوق الإنسانية، لقد استجاب الاتحاد الاوربي جزئياً لازمات الهجرة عبر سياسات انسانية وقانونية وتنظيمية لكنة يواجه قيوداً سياسية واجتماعية واقتصادية تحد من فعالية هذه السياسات ونجح الاستجابة المستقبلي يعتمد على التنسيق المشترك بين الدول الاعضاء التخطيط الاستراتيجي والتعاون الدولي لمعالجة اسباب الهجرة .

الخاتمة

اظهرت الدراسة أن حجم التعقيد الذي يرافق إدارة الهجرة واللجوء داخل المنظمات الإقليمية، لاسيما في الاتحاد الأوروبي الذي يمثل نموذجاً مؤسسياً متقدماً لكنه لا يزال يعاني من تحديات بنيوية تحول دون صياغة سياسة جماعية موحدة ، فقد أظهرت التجربة الأوروبية أن الأزمات الكبرى، مثل أزمة ٢٠١٥، تمثل اختباراً صعباً لقدرة المؤسسات الإقليمية على المواجهة، إذ برز التباين الواضح بين دول جنوب أوروبا الأكثر تعرضاً لتدفقات المهاجرين، ودول الشمال التي تبدي تحفظاً أكبر تجاه سياسات الاستقبال وإعادة التوطين.

وعلى الرغم ذلك، استطاع الاتحاد الأوروبي تطوير استجابات متعددة كان لها أثر ملموس في تقليل الهجرة غير النظامية ، فقد أدت عمليات "فرونتكس" وتعزيز الرقابة البحرية

(١) ايمان جابر محمود زغلول ، دور الاتحاد الاوربي في أدارة ازمة اللاجئين السوريين ٢٠١١-٢٠٢٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، ٦ يوليو ٢٠٢٣ ، على الرابط : https://democraticac.de/?p=91030

إلى التحكم نسبياً بالحدود الخارجية، بينما ساهم الاتفاق الأوروبي–التركي في تقليص تدفقات اللاجئين عبر بحر إيجه، إضافة إلى ذلك، وفّر الاتحاد مجموعة من الأدوات المالية الداعمة للدول الأعضاء التي تواجه ضغوطاً كبيرة. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات بقيت ذات طابع أمني أكثر منه إنساني، ما يطرح الإشكالية الأخلاقية المتعلقة بمدى توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، كشفت الدراسة أن غياب التضامن الأوروبي يشكّل العقبة الأكبر أمام بناء سياسة موحدة ، فقد رفضت بعض الدول الالتزام بحصص إعادة التوطين، وظهرت تيارات قومية مناهضة للهجرة أثرت في عملية صنع القرار ، وساهمت الأزمات الداخلية في أوروبا، مثل الانكماش الاقتصادي وجائحة كورونا، في زيادة الانكفاء الوطني على حساب العمل المشترك ، وهو ما أدى إلى استمرار الاعتماد على الحلول المؤقتة بدلاً من تطوير رؤية استراتيجية طويلة الأمد.

وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تبين أن الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على الشراكات مع دول الجوار للحد من التدفقات، مثل تركيا ودول شمال إفريقيا ، ورغم فعالية هذه الشراكات على المدى القصير، إلا أنها لا تعالج جذور المشكلة المتمثلة بالصراعات، والفقر، وعدم الاستقرار السياسي في الدول المصدّرة للمهاجرين ، كما أن الاعتماد على دول العبور يضع الاتحاد في موقع هش، إذ يمكن لهذه الدول استخدام ملف الهجرة كورقة ضغط سياسي.

فعلى المستوى المؤسسي، يمتلك الاتحاد أدوات مهمة، إلا أن نطاق تأثيرها يرتبط بمقدار استعداد الدول الأعضاء لمنحها الصلاحيات. فمثلاً، لم تستطع المفوضية الأوروبية فرض سياسة إلزامية لإعادة التوطين بسبب معارضة بعض الحكومات. كما أن نظام دبلن أثبت فشله في توزيع الأعباء بشكل عادل، مما يعزز الحاجة إلى إصلاحات عميقة.

ولذلك تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن مستقبل سياسة الهجرة الأوروبية مرتبط بإعادة بناء آليات صنع القرار بما يضمن توازناً بين السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون المشترك ، كما يحتاج الاتحاد إلى تعزيز البعد التنموي في تعامله مع دول المصدر، من خلال دعم

الاستقرار الاقتصادي والسياسي للحد من دوافع الهجرة ، ولابد أيضاً من مراجعة سياسات الحدود لتلبية المعايير الإنسانية، وتطوير نظام لجوء أكثر عدالة ومرونة ، فبوجه عام، يظهر أن الاتحاد الأوروبي حقق نجاحات نسبية، لكنه ما يزال بعيداً عن تحقيق معالجة شاملة لأزمات الهجرة ، ولهذا ويبقى تعزيز التضامن الداخلي، والاعتماد على حلول بعيدة المدى، وإعادة الإصلاح المؤسسي، هو الطريق نحو بناء سياسة مستدامة توازن بين الأمن والإنسانية.

وخلصت الدراسة إلى استنتاجات عدة هي :

١. يمثل النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي نسبياً في مجال تقليل الهجرة غير النظامية من خلال أدوات الرقابة والتعاون الخارجي، لكنه لم يقدم حلولاً جذرية بسبب غياب الرؤية المشتركة.
٢. الانقسامات بين الدول الأعضاء تشكل أكبر تحدٍّ أمام بناء سياسة موحدة، وتحد من فعالية الأدوات المؤسسية المتاحة.
٣. الاعتماد على دول الجوار كحاجز خارجي يخدم المصالح القصيرة الأمد، لكنه غير قادر على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات.
٤. مستقبل سياسة الهجرة الأوروبية مرهون بالإصلاح المؤسسي وتعزيز التضامن لضمان توازن بين الأبعاد الأمنية والإنسانية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

اولاً. الكتب :

١. احمد قاسم حسين ، *الاتحاد الاوروبي المنطقة العربية القضايا الاشكالية من منظور واقعي*، لبنان : المركز العربي للأبحاث والدراسات ، ٢٠٢١.
٢. أسعد عبد الحسين، *الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها في أوروبا*، القاهرة: العربي للنشر، ٢٠٢١.

٣. شيراز محمد خضر، *السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي*، تعريب فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.
٤. قدور يوسف واخرون ، *القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات* ، الاردن : مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٩.
٥. محمد عبدالله شاهين محمد، *التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية* ، مصر: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ .
٦. نبار سليمان، *شراكة الأورو جزائرية في مجال الطاقة مكافحة الإرهاب* ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٥ .
٧. نورهان طوسون ، *أزمات الاتحاد الاوربي في ضوء نظريات التكامل والتفكك* ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٤ .

ثانياً. رسائل واطاريح :

١. ديهة راضية ، "الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة الغير النظامية الألمانية وتعاملها مع تهديدات وتداعياتها (٢٠١١-٢٠٢١)"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري تيزي ووزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
٢. معن عبد العزيز الريس، "الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٤ .

ثالثا: البحوث والدوريات والدراسات :

١- أحمد إبراهيم ، "الظروف التاريخية التي ساهمت في نشأة وتأسيس الاتحاد الأوروبي." *مجلة واقع تاريخية، مركز البحث والدراسات التاريخية*، العدد (٣٦)، (٢٠٢٢).
٢- أسامة عبد علي خلف، "النظام السياسي للاتحاد الأوروبي أسس التكوين وبنية المؤسسات"، *مجلة بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين الشمس*، العدد ١٠٨، (٢٠٢٥).
٣- اماني عصام محمد عبد الحميد ، "السياسات الأوروبية تجاه الهجرية غير شرعية"، *مجلة وادي النيل للدراسات، جامعة حلوان* ، (٢٠٢٢).

٤- حنان أبو سكين ، "آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية"، *المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية*، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثاني ، (٢٠١٨).

٥- طويل نسيمة، "سياسات الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، *مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة*.

٦- مروة نظير ظاهرة، "الهجرة غير الشرعية في مصر قراءة فوزي آليات والمواجهة"، *المجلة الاجتماعية*، المجلد التاسع والخمسون، العدد الثالث، (٢٠٢٢).

٧- ناصر احمد ، "اشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوربي"، *السياسيات الدولية* ، العدد ١٥٩، (٢٠٠٥).

٨- يسار السامرائي وزكريا الدوري، "البنوك المركزية والسيارات النقدية" ، (٢٠٢٠): ص ٢٥٦ .

رابعاً. الانترنيت :

١. الاتحاد الأوروبي تكتل القاري فرضه الظروف ما بعد الحرب العالمية ٢٠٢٤ ، الجزيرة نت ، ٢٠٢٤/٣/١ ، على الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2009/7/2/

٢. ايمان جابر محمود زغلول ، دور الاتحاد الاوربي في أدارة ازمة اللاجئين السوريين ٢٠١١-٢٠٢٣ ، **المركز الديمقراطي العربي** ، ٦ يوليو ٢٠٢٣ ، على الرابط : https://democraticac.de/?p=91030

٣. الجزيرة نت اتفاقية ماستريخت ... دخلت حيز التنفيذ ، الموسوعة الجزيرة ، ١٩٩٣ ، على الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/2/28/

٤. الهجرة ، منظمة الأمم المتحدة ، على الرابط : https://www.un.org/ar/global-issues/migration

٥. الاتحاد الأوروبي واتفاقية ماستريخت ، صحيفة رأي سياسي ، ١٠ يناير ٢٠٢٤ ، على الرابط : https://2u.pw/n9W8Pq

٦. اللجوء في العالم العربي ، أزمة متجددة تتطلب حلولا عاجلة ، ارم نيوز ، ١٨ يناير ٢٠٢٤ ، على الرابط : https://www.eremnews.com/news/arab-world/eyapp5877d

المصادر باللغة الاجنبية :

A. WEB :

1. Pact on Migration and Asylum , Directorate-General for Migration and Home Affairs , 21 May 2024 , in : https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/pact-migration-and-asylum_en
2. Role of the European Commission , Directorate-General for Communication , in ; https://commission.europa.eu/about/role_en